

## اقتراح قانون

يرمي إلى إعطاء رخص بناء في العقارات الواقعة بالشيوخ  
ضمن شروط محددة

المادة الأولى : يحق لمالك العقار بالشيوخ طلب رخصة بناء بمعزل عن الأبنية القائمة لا سيما  
المخالفه منها شرط :

- أ - الحصول على موافقة ٦٠ % من مالكي الأسهم في العقار المملوك بالشيوخ .
- ب - أن تكون ملكيته من الأسهم في العقار تسمح بالبناء وفقاً "لعوامل الاستثمار  
المسموح بها على العقار ."

و في حال وجود مخالفات على العقار المملوك بالشيوخ ، على طالب الترخيص ضم  
إفادة من البلدية تثبت عدم مشاركته في هذه المخالفات

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية



## الأسباب الموجبة

أدى تفاصيل النزوح من القرى و البلادات في المناطق البعيدة إلى المدن الرئيسية إلى إزدياد الكثافة السكانية في هذه المناطق حيث فاقت هذه الزيادة القدرة الإستيعابية للبني التحتية فيها .

ولما كانت الأرياف هي الملاذ للمواطن في هذه الظروف الإقتصادية و المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، حيث سعر المتر المربع للأرض في هذه المناطق ما زال معقولاً ، فضلاً عن إمكانية قيام المواطن ببناء مسكن له في عقارات يمتلكها عبر الإرث أو الإنقال او الشبيوع

ولما كانت الأرضي في المناطق البعيدة في القرى و الأرياف واقعة بشكل لافت ضمن الشبيوع ،

لذلك

جرى وضع إقتراح القانون المرفق الذي من شأنه تشجيع سكان القرى و البلادات في الريف على البقاء في قراهم و بلداتهم و السماح وبالتالي لأصحاب الأرضي الواقع بالشبيوع البناء عليها بعد أخذ موافقة ٦٠ % من المالكين ، بينما وإن هذا الموضوع قد نوقش في لجنتي المال و الموازنة و الأشغال العامة و النقل و نال موافقتهما ، أثناء مناقشة إقتراح القانون الرامي إلى إعفاء رخص البناء من الرسوم وفقاً لتصاميم نموذجية ، و حيث أنه لم تقر هذه المادة المتعلقة بهذا الشأن في اللجان المشتركة ،

ولهذه الأسباب نأمل من المجلس النيابي الكريم مناقشة إقتراح القانون المرفق و إقراره .